

النساء في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا والحق في التجمع السلمي

من ساحة الحرية في تونس، إلى ميدان التحرير في مصر، إلى ساحة الساعة في حمص، إلى ساحة اللؤلؤة في البحرين، وساحة الشهداء في بيروت، وكل العواصم العربية، خرجت مظاهرات واحتجاجات تطالب بالتغيير والخبز والحرية والعدالة الاجتماعية. وفي السودان هتفت آلاء صالح "الطلقة ما بتحرق.. بيبحرق سكات الزول، حبوبي كنداكة"، لتلاقيها الفلسطينيات #الطالعات لتقلن "لا وجود لوطن حرّ إلا بنساء أحرار". نساء عربيات شاركن بقيادة هذه المظاهرات ومارسهن حقهن بالتجمع السلمي، وتعرّضن بسبب ذلك لكل أشكال القمع والاضطهاد والعنف.

حق المرأة في التجمع السلمي محمي بموجب ثمان وثائق دولية رئيسية لحقوق الإنسان: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 20) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 21) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 8) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المادة 7) والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (المادة 5) واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المادة 29) واتفاقية حقوق الطفل (المادة 15) والإعلان الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان (المادتان 5 و 12). المعاهدات الإقليمية مثل الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (المادة 11) والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (المادة 11) والميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل (المادة 8) والميثاق العربي لحقوق الإنسان (المادة 28)، كما تحمي الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (المادة 15) حرية التجمع. هذا الحق محمي أيضا في اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم (رقم 87)¹.

غير أنّ مسألة الحق بالتجمع السلمي وبتكوين الجمعيات للنساء، هي مسألة تقاطعية، تستدعي أيضاً مناقشة التمييز الذي تتعرّض له النساء عامةً، والناشطات خاصةً. ويعود الفهم النسوي المعاصر لمصطلح "التقاطعية" لسنة 1989 عندما صاغته المناضلة الأمريكية والعالمة الرائدة في مجال نظرية العرق النقدية "كيمبرلي ويليامز كرينشو" هذا المصطلح لوصف وتحليل تجارب الاضطهاد والتمييز الفريدة والمتنوعة التي تتعرض لها النساء السود في أمريكا. كان مفهوم "التقاطعية" و"النسوية التقاطعية" رداً على "النسوية

¹ <https://www.icnl.org/wp-content/uploads/TOOLKIT-ONU-Mo.pdf>

البيضاء" التي كانت مُهيمنة على الفكر الغربي الأمريكي والتي تُركز فقط على تجارب النساء البيض من الطبقة المتوسطة متجاهلة تجارب النساء من باقي الأعراق والخلفيات والطبقات الاجتماعية. من هنا فإن مصطلح "النسوية التقاطعية" يُشير إلى كيف تُؤثر نُظم القمع والاضطهاد المنهجية على تجارب النساء المتنوعة وفقاً لتقاطع عوامل مختلفة كالجنس والعرق والطبقة الاجتماعية والدين والأصل الوطني والإعاقة والمستوى التعليمي والتوجه الجنسي.²

إذاً لفهم الانتهاكات الحاصلة لحق النساء بالتجمع السلمي، لا بدّ من النظر إلى العنف المبني على أساس النوع الذي تتعرض له النساء خلال ممارستهن لهذا الحق بوصفه عنف هيكلية متعلق مباشرةً بموازين القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الرجال والنساء. وبالتالي، فإن إدراج قضية التقاطعية عند طرح مسألة الحق بالتجمع السلمي للنساء هي مهمة لإثبات أن هويات النساء ليست فئات منفصلة، ولكنها بدلاً من ذلك تتقاطع لتؤثر على كل امرأة بطريقة مختلفة. وفي حالة النساء في منطقة كالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تلتقي هذه التقاطعات لتشكيل أنماطاً من التمييز تشاركها النساء في المنطقة.

فلمقاربة مسألة الحق بالتجمع السلمي للنساء، لا بد من تحليل وفهم عدة عوامل ذات تأثير، كثقافة التمييز والعنف المتأصلة في مجتمعاتنا. فالعنف والتمييز ضد النساء المشاركات بالاحتجاجات يبدأ غالباً قبل نزولهن إلى الشارع. فما إن يبدين رغبتهم بذلك حتى تواجهن بالقمع من قبل الأهل، أو الوصم حيث يعتبر المجتمع أن "الشارع ليس للنساء" وأن "النساء مكانهن في المنزل". وهذا ليس بغريب عن مجتمعات ذكورية تحاول دائماً إقصاء النساء عن المساحات العامة.

أما في الشارع فالعنف يتمادى ليتحول إلى تحرّش واعتداءات جسدية وجنسية، ولفظية وتنمّر وإساءات. وما يعزّز هذه الانتهاكات غالباً هو توطّط السلطات الأمنية بشكل مباشر عبر اعتداءات يمارسها رجال الأمن، أو بشكل غير مباشر عبر التغاضي عن الاعتداءات التي يقوم بها مدنيون بحق المتظاهرات.

في إطار مشروع نحتج الذي نفذته منظمة هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية مؤخراً، نشرت المنظمة شهادات لنساء لبنانيات تروين ما تعرّضن له من انتهاكات خلال مشاركتهن في المظاهرات والاحتجاجات من ٢٠١٩ حتى اليوم. أضاءت الشهادات على العنف "التقليدي" الذي نواجهه في الساحات كنساء. لكنها أيضاً سلّطت الضوء على أنواع "مبتكرة" من العنف تمارسه السلطات على النساء، كتعنيف أبنائهن أمام أعين لتهيمن والتسبّب بإحجامهن عن المشاركة.

شكلاً آخر من الانتهاكات التي تتعرض لها النساء في الساحات عرضته المنظمة وهو الوصاية التي تمارس على النساء في الساحات. وغالباً ما يعتقد الرجل الذي يمارس هذه الوصاية أنه بذلك يقدم خدمةً للنساء

² <https://www.jadaliyya.com/Details/36423>

ICNL LLC

ويعبّر عن أخلاقاً عالية. لكن في الحقيقة هذا النوع من الممارسات أصله واحد، أن هذا الرجل في قرارة نفسه يعتبر أن الساحة والشارع له هو وليست للنساء، وأنه هو من يقرّر إذا كان من المسموح للنساء المشاركة في الاحتجاجات والمظاهرات أم لا، وأنه هو من يحدد هامش وحدود تحرك النساء في الساحات. وذلك ليس مستغرباً لأنه يعبّر عن منظومة تحرص أن تبقى مسيطرة على المساحات والفضاءات العامة وتستثني النساء وتستبعدهن. خيط رفيع جداً يفصل ما بين وصاية الرجال على النساء خلال المظاهرات وبين أن يكون الرجل/الحليف للحركة النسوية متقبلاً لوجود النساء في الشارع وأن يفهم ديناميات العلاقات والقوى فيسعى إلى المساهمة بخلق بيئة حامية وآمنة ومشجعة. لكن هذا يتطلب أن يتعلّم الذكر/الحليف أن ينصت إلى النساء ويفهم الأمور من وجهة نظرهن، عوضاً عن ممارسة الفلشبية (mansplaining) عليهن، أو ما يعرف بفلسفة الرجال، الذين يذهب بعضهم لشرح ما هي النسوية ومن هي النسوية الجيدة وما هي الأدوات والتكتيكات التي علينا استخدامها كنساء، بدءاً من لغتنا، مروراً بقضايا أخرى كمشاركتنا في المظاهرات، وصولاً إلى حرياتنا الجسدية والجنسية.

الحديث عن العوامل المؤثرة في مشاركة النساء وفي ممارستهن لحقهن بالتجمع السلمي، تطول. إضافةً إلى ما سبق يمكن ذكر العوامل التاريخية حيث إنه على مر التاريخ، تم وضع الهياكل والسياسات من قبل الجماعات المهيمنة والتي هي في الغالب ذات طابع أبوي كونها تقوم على العلاقات الهرمية التراتبية المبنية على التسلسل والخضوع، والسياسات غير الدامجة والتمييزية، وغياب الأطر القانونية الراعية والضامنة لهذا الحق على المستويات الوطنية، وانعدام مساءلة مرتكبي الانتهاكات والعنف بحق النساء.

لكن ذلك يتطلب منا، نحن العاملات والناشطات في الشأن المدني، أن نبدأ بتحليل ومقاربة كل حق من حقوق الإنسان من زاوية نسوية تقاطعية، وأن نفكر سويّاً كيف نصل إلى فضاءات آمنة ومساحات وبيئات مواتية تستطيع النساء فيها ممارسة كامل حقوقهن.

كنساء، نزل إلى الساحات والشارع لأسباب كثيرة، منها لأننا نحن مواطنات، وشريكات في صناعة التغيير السياسي والاجتماعي. ومنها، لأننا نساء، والاحتجاج هو أحد الوسائل لمناصرة قضايانا ورفع مطالبنا. ولنمتلك الصوت والقوة لإحداث التغيير، لا بد لنا أن نمتلك الشارع.